والمخيمات، ولمقتضيات عسكرية تتعلق بالدفاع عنها، تمددت القوات الفلسطينية، وقامت بالمرابطة في مغدوشة. واشترطت القيادة الفلسطينية، لانسحاب القوات الفلسطينية منها، تحقيق ثلاثة شروط أساسية، هي: فك الحصار عن مخيم الرشيدية؛ وعودة المهجرين الى المخيمات الفلسطينية، والذين بلغ عددهم الالآف، ودون مأوى الآن؛ وامكان انسحاب فلسطينيين من مغدوشة، وتسليمها لقوات الحركة الوطنية في صيدا، على ان يقدم تعهد علني من حركة «أمل» بعدم قصف المخيمات مرة ثانية (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من توصل الاطراف الى اتفاق تمّ على اساس مقترحات ايرانية، الا ان التوتر تجدد، بعدما فشلت «أمل» في تحقيق مخططها بعزل الوجود الفلسطيني، وانهائه، في الجنوب، تحت شعار«عدم العودة بالاوضاع الجنوبية الى ما كانت عليه قبل العام ١٩٨٢». الى ذلك، شددت «أمل» حصارها للمخيمات الفلسطينية، ومنعت امدادها بالتموين والمواد الطبية.

وفي مواجهة ذلك، قامت م.ت.ف. بحملة اعلامية واسعة ضد الحرب اللانسانية التي تخوضها «أمل»، مما حمل سوريا على طرح مبادرة لأيقاف اطلاق النار (١٢/٢/١٩٨٧)، تضمنت النقاط التالية: ايقاف فوري، وشامل، لاطلاق النار؛ وانسحاب جميع المسلحين الفلسطينيين الى مخيماتهم، وكذلك انسحاب مقاتلي «أمل» من المواقع التي تمركزوا فيها شرق صيدا، وعودة «أمل» الى جميع مواقعها السابقة، التي كانت فيها قبل ٢٤/١٠/١٩٨٦؛ وتطبيق الاتفاقات المعقودة سابقاً حول المخيمات، الى ان تتمكن الحكومة اللبنانية من اتخاذ القرارات والاجراءات التي من شأنها تنظيم الوضع؛ والبدء بادخال التموين الى المخيمات فوراً؛ والاجتماع بين القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية، لتنظيم العلاقات بين الطرفين (**البعث**، ١٣/٢/١٩٨٧).

الا ان شيئاً من ذلك لم يتحقق؛ بل ان حركة «أمل» حاولت تشديد استئثارها وتفردها في بيروت الغربية والجنوب، مما أدى، بدوره، الى انفجار القتال عنيفاً بين مليشيات «أمل»، من جهة، ومقاتلي الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني، من جهة أخرى، وذلك في صباح ١٥/٢/١٩٨٧؛ وتمكن مقاتلو التقدمي والشيوعي من دفع ميليشيات «أمل» الى الضاحية الجنوبية، واجلائها عن مناطق ذات أهمية عسكرية خاصة، الامر الذي أسهم في دفع سوريا الى اتخاذ قرار عاجل بادخال قوات نظامية سورية الى بيروت الغربية.

عارضت م.ت.ف. دخول تلك القوات، وطالبت الدول العربية بأن تنهض بمسؤولياتها تجاه حماية المخيمات الفلسطينية. وطالبت المنظمة بعودة قوات الردع العربية، أو ارسال قوة عربية مشتركة الى بيروت، أو حماية المخيمات بواسطة قوة دولية تابعة للامم المتحدة، أو العمل على تزويد م.ت.ف. بالوسائل اللازمة لحماية المخيمات (**الشرق الاوسط**، ٢٤/٢/١٩٨٧).

اضافة الى ما تقدم من عوامل، اسهمت الضغوط، العربية والدولية، المتتالية، وخاصة السعودية والسوفياتية منها، في لجم الاندفاع السوري ومد سوريا لحركة «أمل» بالوسائل السياسية والعسكرية، لتشديد هجماتها ضد المخيمات الفلسطينية.

محاولة احياء جهود المصالحة الفلسطينية ـ السورية

لم يفوّت المسؤولون السوريون فرصة الا وأكدوا خلالها ان الخلاف الفلسطيني ـ الفلسطيني هو شأن داخلي؛ وان الخلافات الفلسطينية الداخلية ما هي الا نتائج وثمرات لسياسة قيادة م.ت.ف. الرسمية؛ وان سوريا هي مع وحدة الموقف الفلسطيني على «اسس معادية للامبريالية والصهيونية». الا أن هذه التأكيدات، وما رافقها من تصريحات، سرعان ما تبدد بريقها، بعد ان تمكنت مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني من ان تحقق نجاحها في توحيد العمل الوطني الفلسطيني، ومشاركة الفصائل الاساسية في جلسات الحوار الوطني الفلسطيني، بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٧.

كذلك، بذلت القيادة الفلسطينية قدر جهدها للتوصل الى صيغة تحول دون احلال القطيعة بين سوريا وم.ت.ف. وقامت بدعوة خالد الفاهوم الى حضور جلسات دورة المجلس الوطني الثامنة عشرة في الجزائر؛